رأي القدس

اختطاف الدبلوماسي المصري في غزة

■ يمكن النظر الى حادث اختطاف الدبلوماسي المصري حسام الموصلي في غزة كأحد اسوأ تداعيات الانهيار الامني من حيث مدلولاته البعيدة. فمن نافل القول ان وضعية الفلتان الامني تتقاطع مع اعتبارات سياسية وامنية عدة. واذا وضعنا جانبا احتمالات ان يكون الحادث مجرد ممارسة قصيرة النظر من عناصر لا تعرف ماذا تفعل، فان هناك احتمالا قائما بان تكون الواقعة ذات صلة بترتيبات الدخول والخروج الى قطاع غزة عبر معبر رفح.

ونحن هنا اذ نشجب مثل هذه الحوادث الا اننا مضطرون للتعليل، او للتفسير. فقد يمكن ان يكون الخاطفون من الشرائح الاجتماعية والسياسية، او من القطاعات النضالية التي تأذت من اتفاق المعبر وهو في معظمه اتفاق مصري ـ اسرائيلي، حيث لا يخفى على احد، ان الاتفاق لم يبرم مع الجانب الفلسطيني، وبما ان الترتيبات التي وضعت على المعبر كانت بين اطراف ثلاثة هم الاوروبيون والاسرائيليون والمصريون، وللأسف تم التوافق بين هذه الاطراف الثلاثة على الالتزام بقاعدة معلومات الحاسوب الاسرائيلي بكل حيثياتها.

فالممنوعون من السفر في عهد الاحتلال ظلوا كذلك على النحو الذي لا افق له، وبشكل نهائي، وكأن الامر قد حسم على ان يظلوا ممنوعين من السفر، والممنوعون من الدخول، حتى وان كانوا قد منعوا باجراءات واوامر احتلالية قهرية بالغة الظلم ادانتها مصر والدول العربية والعالم، فان هؤلاء ظلوا ممنوعين بموجب اتفاق المعبر. والممنوعون من الخروج لان الاحتلال لم يمنحهم بطاقات هوية اثناء الاحتلال ظلوا ممنوعين بحيث ان غادروا لا يستطيعون العودة. وافراد هذه الشرائح كلها لها قواعدها في المجتمع المسلح، ربما ارادت ان تبلغ رسالة بان هناك ظلما وقع عليها، والسبب هو الضلوع الامني المصري في العملية كلها، ومع ذلك نظل على يقين بان الشباب الذين اختطفوا الدبلوماسي المصري الشقيق لن يتعسفوا معه او يسيئوا معاملته، وذلك في حال ان يكون هذا الافتراض حول الدوافع صحيحا.

بقي القول ان طريقة تعاطي السلطة مع مثل هذه الاحداث وغيرها تثير السخرية والاستغراب فالرئيس محمود عباس يشجب حادث الاختطاف في حين ان الشجب ليس هو وسيلة التعبير المطلوبة من اعلى مسؤول فلسطيني في السلطة وهو الرجل الذي تأتمر بأمره الاجهزة الامنية. ان المسألة تحتاج الى الشجب من قبل الاخرين خارج غزة. اما في غزة فان التعبير الصحيح هو تحمل المسؤولية عن كل هذه التداعيات وهو المفترض والمطلوب سماعه من رأس السلطة الفلسطينية. ونأمل ان تنتهي هذه الحادثة بسلام حتى وان كان الغرض منها ابلاغ الرسالة السياسية حول مظالم المعبر والاتفاق حوله، بحيث لا يصبح الدبلوماسي المصري ضحية لسياسات طائفية.

ان هذه الفاتحة تفتح الباب من جديد للحديث بجدية عن اشكالية الفلتان الامني وتذكير الفلسطينيين ان العالم كله من حولهم يراقب اداءهم، وكل يوم يمر دون استقرار الوضع الامني الفلسطيني يخصم من رصيدهم السياسي ويضر بالقضية الفلسطينية، وكان المفترض ان تكون الاجهزة الامنية والرئيس عباس هم اول من يتحسس مخاطر الفلتان الامني فيبادروا الى تكثيف جهودهم من اجل استقرار الاوضاع بدل استنفاد الوقت والجهد في حديث جانبي حول من يأخذ ماذا من كعكة السلطة.

حماس وضغوط أوروبا وأمريكا والدولة الصهيونية ومبارك

التنازلات المجانية أفسدت السلطة ولم تحم أبو عمار من الموت!

محمد عبدالحكم دياب *

■ قامت القيامة السياسية لمواجهة «الارهابيين»، القادمين الى مقاعد السلطة الفلسطينية، خوفا من قلب معادلة القوة المستقرة على أرض الواقع العربي المتردي. أما قاتل الأسرى المصريين والواغ في الدم الفلسطيني، وباني المستوطنات، ومقيم جدار الفصل العنصري (الأبارتايد)، يبدو ابنا شرعيا للديمقراطية، واذا ما جاءت حماس بنفس الطريقة فهذا هو الخطر والشر الذي لا يبقي ولا يذر.. يوصف كيان استيطاني عنصري بأنه ديموقراطي، وتنعت حماس التي جاءت عبر انتخابات نظيفة ونزيهة ومتحضرة بأنها مارق يستوجب العقاب.

بنى المصدومون، من نجاح حماس، حساباتهم على تقارير رأي عام أشارت الى أنها لن تحصل على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي. ونسي هؤلاء أن هذه الاستطلاعات من صنع هيئات ومؤسسات ومنظمات ممولة من الاتحاد الأوروبي، ومن مؤسسات أمريكية، أغلب أصحابها والمسؤولين عنها يعملون بمنطق المستشرقين.. يسلمون بتصورات المؤسسات الغربية العنصرية، ونظرتها الى الشعوب غير البيضاء، «الأقل مرتبة»، يستكثرون عليها ممارسة الديمقراطية، لأنهم يرونها تتحرك بعقلية القطيع وتساس بالعصا، ولن يكون الفلسطينيون استثناء. وأقل قدرة على ممارسة ما مارسته السلطة المصرية من بلطجة وغش وتدليس وتزوير وشراء أصوات، وأن يخيب الفلسطينيون ظن الغرب والصهاينة، ويمارسوا الديمقراطية على أحسن ما تكون الممارسة، وهذ شيء لا يجب أن يمر دون عقاب.

لقد استقر في وجدان الغرب والدولة الصهيونية، ومن يدورون في فلكهم، في الوطن العربي والعالم الاسلامي، أن حماس محكوم عليها أن تبقى كيانا «محظورا» ملاحقا ومحاصرا، ومضيقا عليه، عربيا ودوليا، جفت أمامها منابع العون والتمويل التي كانت تحصل عليها في السابق.. وقال لنا الاعلام الغربي ومعه الاعلام العربي المصهين، أن «المجتمع الدولي» يقف على قلب رجل واحد ضد حماس، اما أن تغير نفسها وجلدها فورا، والا انقطع عنها المدد والعون، وكان ذلك اعلانا صريحا وفاضحا بأن المعونات ليست بريئة، ولم تكن بريئة يوما، هدفها تكبيل الشعوب واضعافها، ويصبح من الضروري معاقبة الفلسطينيين الذين «قبضوها جد»، على حد قول الأشقاء اللبنانيين. لم تجبر حماس أحدا على انتخابها، ولم تحصل على الأغلبية عبر انقلاب، ولم تفرض نفسها بالترويع أو البلطجة أو شراء الأصوات، وهي وان لم تجد التزكية من غالبية النظم العربية، وكل الحكومات الغربية، يكفيها أن شعبها منحها ثقته لأنها، كانت الأنظف والأكثر تضحية وتمسكا بخيار المقاومة.

نأت حماس بنفسها عن تسويات قامت على التفريط والتنازلات المجانية التي قدمتها السلطة وشخوصها، ولهذا لاتدين بالفضل الا لشعبها، وما يعنينا في هذا المقام هو تناول ثلاث نقاط، تشغل بال قطاعات عريضة من الرأي العام العربي. هذه النقاط هي: 1ـ امكانية قبول حماس الاعتراف بالدولة الصهيونية وتسليم السلاح.. أي التنازل عن خيار المقاومة. 2ـ خيار الدولتين من جانب حكومة تشكلها حماس، أو ائتلاف منها ومن فتح، ومدى قدرة هذا الخيار على الصمود. 3ـ الموقف الرسمي المصري، بمعنى أصح موقف حسني مبارك من هذا النجاح.

لنبدأ بالنقطة الأولى.. علينا هنا أن نرصد الواقع السياسي الذي أحاط صعود حماس، وسوف نجد فيه أن المشروع الفلسطيني المقابل للمشروع الصهيوني، في مرحلته الشارونية، غائب تماما، بفعل التغير المستمر في السياسات الفلسطينية، وبفعل ضغوط الحكومات العربية والغربية، فانتهت مسخا، مشوه الوجه، سقيم البنيان، وهنا علينا أن نعود الى الوراء قليلا. الى مشروع اليمين الفلسطيني، في ستينات القرن الماضي، وعبرت عنه «فتح» عن جدارة، وتبنته بعض عناصر اليسار، وقام على مباركة الاخوان المسلمين، ودعم المال الكويتي تحديدا، وملخص هذا المشروع هو اقامة «دولة ديمقراطية» يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، وكان قد سبقه مشروعان آخران.. واحد تبناه اليسار الفلسطيني، وأداته «حرب التحرير الشعبية» لاستعادة فلسطين، ومشروع قومي، يقوم على حشد وتجنيد كامل طاقات وامكانيات الأمة العربية لتحرير فلسطين، واستمرت هذه المشروعات متنافسة متصارعة متصادمة، مع بعضها البعض، حتى توارت جميعا.

ضاع مشروع «الدولة الديمقراطية»، بتأثير المعسكر العربي المحافظ. وضعف المشروع القومي بفعل هزيمة 1967، وتوظيفها لاقصاء هذا المشروع نهائيا، وساعد في ذلك ظروف كانت تمر بها مصر جعلت عبد الناصر يؤيد نقل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وجيش التحرير الفلسطيني من يد زعيم فلسطيني عروبي، هو أحمد الشقيري، الى قائد فلسطيني حصر رؤيته في فلسطين فقط، هو ياسر عرفات رئيس منظمة فتح، وكان ممكنا لهذ التأييد أن يستمر مضبوطا باستمرار الدور القومي لمصر، ولكن رحيل عبد الناصر، ودور السادات وتوقيعه لاتفاقية كامب ديفيد، وانحيازه الى «الانعزالية المصرية» هدم ما تبقى من المشروع. بجانب أن القيادة الرسمية لمنظمة التحرير أغلقت باب فلسطين، أمام المشروع القومي، باعلانها تبني «القرار الفلسطيني المستقل»، وبذلك عزلت القضية، عمليا، عن عمقها العربي، وان بقيت لها، نظريا، مكانتها في قلب كل قومي عربي، والتحمت «الانعزالية الفلسطينية» مع نظيرتها «الانعزالية المصرية»، وسارتا معا على نفس الدرب، وتحولتا الى رديف مهمته تثبيت المشروع الصهيوني. أما تراجع شعار «حرب التحرير الشعبية» جاء نتيجة لتراجع اليسار العربي، وضعف اليسار العالمي، وبدأت ملامح ذلك في منتصف سبعينات القرن الماضي، ونتيجة ضعف الاتحاد السوفييتي ثم سقوطه واختفاء المنظومة الاشتراكية فيما بعد، وعلينا أن نأخذ في الحسبان أثر التحولات التي جرت في البنية الأيديولوجية للصين، التي كانت تدعم هذا التوجه.

غياب هذه المشروعات أتاح الفرصة لظهور ما يمكن أن نسميه «المشروع الاسلامي»، وكان لنجاح الثورة الايرانية فعل السحر في الالتفاف حوله، في هذا المناخ بدأ «المشروع الاسلامي الفلسطيني» في التشكل، وانتهى به الأمر مشدودا الى قطبي حماس.. الامتداد الفلسطيني لجماعة الاخوان المسلمين المصرية، والجهاد الاسلامي الفلسطيني المتأثر بأيديولوجية الجماعة الاسلامية وتنظيم الجهاد داخل مصر وخارجها كذلك.. ومثلها مثل الاخوان المسلمين، قبلت حماس باللعبة الديمقراطية ودخلت الانتخابات، وكان ما كان. وثوابت «المشروع الاسلامي الفلسطيني» تنطلق من قدسية كل فلسطين، باعتبارها وقفا يبقى ملكا للأمة، والأمة هنا بالمعنى الديني، أي ملك لكل المسلمين.. لا يقبل فيها التنازل أو التفريط، وأي اعتراف أو نزع لسلاح أصحاب هذا المشروع يضرب ثوابته في مقتل، وقد يكون هذا هو سر ما سمعته وورد على لسان أحد الاسلاميين المصريين.. كان يوما من قيادات الجماعة الاسلامية في أسيوط.. اعتبر نجاح حماس مأزقا كبيرا!!.

وهذا «المشروع الاسلامي» له تأثيره البالغ على النقطة الثانية، الخاصة بالدولتين الفلسطينية والصهيونية، فلن تكون «دولة فلسطين الاسلامية» على غرار «الدولة الديمقراطية»، الذي تبنته فتح في بداية ظهورها. قد يكون فيها شيء من المشروعين اليساري والقومي، فالدولة المنشودة ستكون في مواجهة «الدولة الصهيونية»، وان اختلف معنى القدسية لدى المشروعات الثلاثة. فقدسية الأرض أساس المشروع الأول، اليساري، ذي البعد الوطني الفلسطيني له بأفق أممي، أما القدسية في الثاني، القومي العربي، تحمل معنى عربيا، أساسه سلام قائم على العدل، أما قدسية فلسطين في «المشروع الاسلامي» دينية، بحكم أن بها المسجد الأقصى.. مسرى الرسول الكريم، وفيها بيت لحم، مكان مولد السيد المسيح، عليه السلام، وهناك تداخل بين العناصر المكونة لهذه المشروعات، وان كان هناك تغليب لعنصر على آخر في كل مشروع... مشروع الدولتين ما زال، وسيستمر، وهما، وقد دفعت منظمة التحرير الفلسطينية ثمنا باهظا في تبنيه، وانتهى باعلان الحكومة الصهيونية عدم وجود شريك تتفاوض معه حول هذا الوهم، وهذا في ذاته سحب الاعتراف بالسلطة وبالحقوق وأي وعود قدمتها الادارة الأمريكية والاتحاد الأوربي، كان من نتيجتها تصفية السلطة، ومحاصرة أبو عمار ثم قتله.. ومحمود عباس، رئيس السلطة، بكل ما يمثل، لم يكن نصيبه أفضل من نصيب سلفه.. لم تحصد السلطة غير الريح. وهذا يطرح عددا من الأسئلة المشروعة منها: ماذا لو لم تقبل حماس الاعتراف والتخلي عن السلاح؟ وهل الاعتراف ينهي الفصل العنصري (نظام الأبارتايد) المتحكم في كل ما هو فلسطيني، أرضا وشعبا ومستقبلا؟ هل بنزع السلاح يسترجع الفلسطينيون حقوقهم، ويستعيد اللاجئون ديارهم وأراضيهم؟ ياسر عرفات قدم تنازلات كبيرة ماذا ربح وما هي الفائدة التي عادت على قضيته؟ ما هو ثمن الاستجابة لضغوط الدولة الصهيونية والادارة الأمريكية، وماذا وفر الدور الرسمي المصري؟، واذا كانت الردود على كل هذه الأسئلة وغيرها بالسالب، اذن ما الجدوى من الاعتراف ومن التخلي والتفريط في الحقوق، واذا تساوى المتنازل مع المتمسك بحقوقه في الموت أو المسخ، اعمالا للقاعدة الصهيونية التي تقول «ان الفلسطيني الجيد هو الفلسطيني الميت»، فان موتا يوقد شعلة التحرير، هو بالتأكيد، أفضل من موت مجاني فداء لوعد أو وهم لا يتحقق.. اذن قد لا يكون المأزق مأزق حماس، بقدر ما هو مأزق الذين باعوا الوهم، وانتظروا ثمنه انتحارا فلسطينيا، وتسليما عربيا واسلاميا كاملا.

وهنا تأتي النقطة الثالثة حول موقف حسني مبارك من نجاح حماس.. نحن من الذين يرون أنه وجد ضالته في هذا النجاح.. فكل الأطراف الضاغطة في حاجة اليه لينوب عنها في ممارسة أقصى درجات الضغط لتسلم حماس بمطالب هذه الأطراف، نجاح حماس يعيد مبارك الى مسرح السياسة العربية والدولية، ليستأنف دوره في «صهينة» المنطقة، ودعم مشروع شارون لحل الصراع العربي الصهيوني. فاسرائيل أصبحت عنصرا أساسيا في صياغة الشكل الجديد للمنطقة، ومن يريد التقرب للغرب أو للادارة الأمريكية عليه أن يكون في خدمة تل أبيب.. وحسني مبارك أدمن دور «العراب»، وتمرس على نصرة الدولة الصهيونية، وهو في هذا لا ينتظر تكليفا أو رجاء.. يتخذ من المساعدات وسيلة للضغط على الفلسطينيين، وهذا الضغط فرصته من أجل البقاء وطريقه لتمرير «التوريث». وهذا يؤكده تصريحه الى صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 3/2/2006 وفيه يقول «المسألة لن تمر بدون الاعتراف بأسرائيل»، وزاد تأكيدا في اجتماع منفرد بين حسني مبارك وتسيبي لفني، وزيرة الخارجية الصهيونية.. أحد أهم صقور الموساد السابقين.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

عن سامي الحاج وسريالية القمع

د. عبدالوهاب الافندي

(1) هنالك مصطلح انكليزي يمكن ترجمته بعبارة «كافكاوي» نسبة الى القاص التشيكي المشهور فرانز كافكا الذي تميزت قصصه باستطلاع سيناريوهات كابوسية يجد فيها الفرد نفسه في قبضة اجهزة قمعية عبثية الطابع لا تخضع لاي نسق عقلاني. مصور الجزيرة السوداني الاصل سامي الحاج وجد نفسه داخل سيناريو من هذا النوع منذ اعتقاله من قبل قوات الامن الباكستانية في كانون الاول (ديسمبر) 2001 وتسليمه الى القوات الامريكية. سامي تعرض لصنوف من الاهانات والتعذيب المنهجي واساءة المعاملة لمدة ستة اشهر في قاعدة بغرام الجوية في افغانستان وسجون قندهار قبل نقله الى معتقل غوانتانامو في حزيران (يونيو) 2002 حيث لا يزال يقبع هناك.

(2) ذنب سامي الاول والأوحد عند السلطات الامريكية هو كونه مراسل قناة الجزيرة التي تدعم الارهاب وتروج له بحسب الامريكان، وتعوق المخططات الامريكية في المنطقة، ولكن لأنه لا توجد تهمة رسمية من هذا النوع، فكان لا بد من اختلاق تهم اخرى. وكان اول اتهام وجه له هو تسجيل مقابلة مع اسامة بن لادن، ولكن هذه ايضا تهمة سخيفة لانها تنطبق على بيتر انيت، مراسل «سي ان ان»، وجون ميلر مراسل «اي بي س»، وروبرت فيسك مراسل «الاندبندنت»، ورحم الله يوسف زاي مراسل «التايمز»، وبالطبع عبد الباري عطوان، ولهذا كان لا بد من البحث عن تهم اخرى، هذا مع العلم بأن سامي لم يسجل المقابلة اصلا.

(3) في كل نظام عقلاني او شبه عقلاني، حتى في اعتى الانظمة الدكتاتورية، يعتقل الشخص بعد اتهامه بذنب ما، اما في حالة سامي الحاج فان التفتيش عن التهم بدأ بعد اعتقاله، وابتدعت له تهمة كاذبة بعد اخرى، مثل تجارة الاسلحة، او انشاء وادارة موقع الكتروني مؤيد للقاعدة، او نقل اموال لثوار الشيشان، رغم انه لم يزر الشيشان في حياته ولم يكن له موقع الكتروني ولم يتاجر في السلاح ابداً.

(4) في النظام الكافكاوي الذي تتعبه العدالة الامريكية المعاصرة، يتم تجريم الاعمال بأثر رجعي، مثلا التعامل مع شخص ثبت فيما بعد انه مغضوب عليه امريكيا يصبح جريمة، رغم ان المتعامل قد لا يكون على علم بهوية الشخص، او انه لم يكن مغضوبا عليه، حين تعامل معه. وفي نفس النسق القمعي السوريالي يتحول كل عمل انساني بريء الى «غطاء» لعمل آخر سري اجرامي: زيارة سامي الحاج الى اذربيجان، موطن زوجته، او ذهابه الى سورية في عطلة، تصبح تهمة، وبالمثل التعاملات المالية الشرعية تصبح غطاء لعمل ارهابي من نوع ما!

(5) في عالم كافكا الذي يكتب سيناريوهاته دونالد رامسفيلد يصبح كل عمل تأتيه هو عمل اجرامي، لأنك مجرم بالطبع، وبالتالي لا يمكن ان تتصور البراءة في اي من اعمالك، فانت لست مجرما لانك ارتكبت عملا اجراميا، بل اعمالك هي المجرمة لانها صدرت عنك، مهما كانت ظاهرة البراءة لان رامسفيلد يؤكد انك من «حثالة البشر» رغم انك لم تتهم رسميا او تحاكم.

(6) الطريف ان رفض سامي الحاج الانخراط في عمل اجرامي طلب منه هو ما ضاعف محنته، فقد رفض عرضا بالافراج عنه مقابل نسج الكذب حول قناة الجزيرة والتجسس عليها، فاعتبر تنزهه عن الاجرام في هذه الحالة جريمة تستحق العقاب في جحيم غوانتانامو. ولعل كافكا نفسه يعجز عن ابتداع سيناريو من هذا النوع الجهنمي.

(7) هناك تساؤلات مهمة حول دور اجهزة المخابرات العربية، وعلى رأسها جهاز المخابرات السوداني الذي يتباهى صباح مساء بتعاونه المخلص مع المخابرات الامريكية، في استمرار محنة سامي الحاج، فمن الواضح ان كثيرا من الافتراءات والاكاذيب في حق سامي الحاج جاءت من تلك المصادر، مثل ما جاءت اكاذيب اخرى عن اسلحة العراق وغيرها. وهذا يترك علامات استفهام كثيرة حول القصة بمجملها وخاصة حول تقاعس هذه الاجهزة عن بيان الحقائق حول وضع سامي.

(8) هناك اشاعة مغرضة مفادها ان امريكا ارسلت قواتها الى العراق لتحريره من نظام صدام حسين، ولكن كل الدلائل تشير الى ان هذه تغطية على مؤامرة بين صدام وصديقه القديم دونالد رامسفيلد رئيس القيادة القطرية لحزب البعث في امريكا. وبموجب هذه الصفقة يستولي فرع حزب البعث الامريكي على السلطة في واشنطن، بينما يتم تحويل صدام الى بطل قومي وعالمي عبر محاكمات صورية مضحكة والنتيجة ان حزب البعث يحكم اليوم في بغداد وواشنطن معا.

(9) في عهد رامسفيلد الميمون، يجب ان يعتبر سامي الحاج نفسه محظوظا فهناك المئات ممن قضوا نحبهم قصفا بتهمة تناول الطعام مع الظواهري او الركوب في سيارة مع مَنْ «يشتبه» في انه من القاعدة (وهي بدورها صفة هلامية، اذ ما هي القاعدة؟) نسأل الله ان يجعلنا ممن يتقي الشبهات، وندعو بالفرج لسامي وللشعب الامريكي المنكوب.

عندما يخلع المحتل أقنعته فاضحا جوهر عنصريته

هيفاء زنكنة *

■ للعنصرية وجوه عديدة. تعريفها المبسط هو التمييز المستند على العنصر/ العرق، والاعتقاد بان عنصرا ما هو افضل من الآخر. ويمكن التعبير عنه فرديا، بشكل واع، من خلال الافكار والمشاعر والافعال، ومجتمعيا من خلال مؤسسات تروجه. وغالبا ما تمتزج العنصرية، لتتمكن من الهيمنة، بعاملي القوة والتحيز. من وجوه العنصرية في عصرنا، هناك العنصرية الواضحة التي يمارسها من يمتلك القوة والقادر على الاستحواذ على السلطة الى حد لايخشى فيه الاتهام بالعنصرية. هناك، ايضا، العنصرية الخفية المتجذرة في المجتمعات الحريصة على تطبيق القوانين، حيث تغلف العنصرية باسماء ومصطلحات وتعبأ باشكال لاتشي بمضمونها خشية التعرض للعقاب القانوني. هناك العنصرية الفردية وعنصرية المجموعات والاحزاب والفئات. كما ان هناك عنصرية مؤسسات الدول والجيوش.

وتحت الصنف الاخير يمكن ضم فعل الاحتلال. فالاحتلال وبغض النظر عن اسبابه السياسية والاقتصادية والعسكرية الواضحة، أو ربما لهذه الاسباب مجتمعة، هو في جوهره تكريس لعنصرية دولة او قوم على قوم آخر، لغرض الاستغلال والهيمنة. وافضل مثال على ذلك هو الاحتلال الصهيوني للاراضي الفلسطينية المستند الى نظرية التفوق العنصري. وقد باتت عنصرية الاحتلال حقيقة ثابتة، معترفا بها، دوليا على الرغم من كل اشكال التضليل التي حاول فيها الاستعمار الصهيوني العالمي تزيين او تبرير احتلاله بها.

وقد لاحظنا، على مدى عقود الاحتلال، تعدد اساليب التبرير وتطبيقاتها من اجل ديمومة الاحتلال المستند الى صورة التفوق العرقي. من بين الاساليب اليومية، المتكررة اعلاميا، تكريس صورة الفلسطيني الكسول، المتخلف الذي لم يحسن استغلال ثرواته الطبيعية بل بقي كما كان منذ مئات السنين الى ان جاء الاسرائيليون فبنوا وطوروا واسسوا دولة حضارية. من هنا يقودنا المنطق العنصري الى انه من البديهي والطبيعي ان يسيطر الصهيوني المتفوق على الاراضي الفلسطينية لانه الاحق بها والاكثر تاهيلا لرعايتها وتطويرها.

وينتفي حق الفلسطيني في الارض لانه غير قادر على حمايتها واستثمارها وتطويرها كما يفعل الصهيوني. فنصل الى محصلة مفادها ان من حق الصهيوني الاستيلاء على اراضي الفلسطيني لانه الافضل ولانه المتفوق عنصريا. ويصل منطق الاحتلال ذروته العنصرية تبريرا عندما يبدأ بتحويل الاحتلال العسكري والاقتصادي المهين الى فعل انساني مفاده تحرير الشعوب المحتلة ومساعدتها على تطوير نفسها وبناء او تعلم القيم الديمقراطية. والامثلة كثيرة في هذا المجال بدءا من الاحتلال البريطاني للهند، والفرنسي لجنوب شرق آسيا وشمال افريقيا، والامريكي لفيتنام.

ولايخلو تاريخنا المعاصر من لحظات عارية يطلق فيها العنصري العنان لمشاعره وافكاره بلا رقيب، كما فعل وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر، في سبعينيات القرن الماضي، عندما صرح قائلا بان النفط ثروة مهمة ويجب الا تترك بايدي العرب. أي انه اثمن من ان يترك بيد من لايعرف قيمته الحقيقية وكيفية استغلاله بالشكل الصحيح. هنا يتشابه مفهوم الاحتلال الصهيوني للاراضي الفلسطينية مع سياسة امريكا العنصرية وتسويغها الاستيلاء على ثروات الشعوب، باعذار تصبها في النهاية بما يتلائم ومصالحها المباشرة. امريكا، اذن، ووفق هذه المفهوم العنصري هي الاجدر بالاستيلاء على النفط، لانها وان كان النفط ليس ملكا لها، الاقدر على السيطرة عليه واستثماره وتوزيعه. هكذا، كما يبلغنا المفهوم العنصري، تعم الفائدة العالم كله.

ومن مفارقات التاريخ المريرة ان يطلق الجنرال مود، عسكري الامبراطورية البريطانية، عند احتلال العراق في بداية القرن الماضي، كذبة «جئناكم محررين وليس محتلين»، ليكررها، كما هي وبلا تغيير، قادة الاحتلال الانجلو ـ امريكي في عام 2003، وبمساعدة عدد من الساسة العراقيين.

ما اراده مود، هو ذاته ما اراده جنرالات الاحتلال ومن رافقهم من عراقيين. وهو ان يضفي على الاحتلال والاستعمار منظورا اخلاقيا، يمكنه من ادعاء انقاذ اهل البلاد من الظلم. ليتمتعوا، مثل اهل الامبراطورية، بالاستقلال والحرية والتطور، وبالتالي ان تعم الفائدة العالم كله. هكذا نشهد في تصريح الجنرال مود تغليفا لعنصرية الاستعمار بالمسؤولية الاخلاقية للمستعمر، وهي المسؤولية التي اطلق عليها الشاعر الانجليزي كبلنج، صاحب لقب شاعر الامبراطورية البريطانية، في واحدة من أشهر قصائده، تعبير «عبء الرجل الابيض». وهي مسؤولية اختلقها المستعمر الابيض لتبرير سياسته الاستعمارية واستغلاله خيرات الشعوب المستعمرة وثرواتها الطبيعية، فضلا عن تغطية كل ذلك بالغطاء الاخلاقي، والتبرير بانها مسؤوليته من اجل مساعدة الشعوب المتخلفة وتعليمها القيم الحضارية والاخلاقية التي لاتعرفها.

وها هم أهلنا، في العراق المحتل، يشهدون يوميا كيف يخلع الانكلو ـ امريكي الابيض اقنعته الواحد بعد الآخر فاضحا جوهرعنصريته. بداية، قال المحتل ومن معه من مستخدمين عراقيون، جئناكم محررين وليس محتلين. سنخلصكم من الطغيان والسجون والتعذيب. سنوفر لكم الامان والاستقرار والرفاه. سنساعدكم على تذوق الديمقراطية ونعلمكم حقوق الانسان التي لاتعرفونها. هذه هي مسؤوليتنا الاخلاقية. فكيف تم تطبيق ذلك عمليا؟

ارادوا، اولا تغيير اسم العراقي. اطلقوا عليه اسم اللص علي بابا، استهانة واحتقارا. حملوه تبعة سياستهم التخريبية وتهديمهم لبلاده. نهبوا وحطموا آثاره وفنونه وتاريخه. اعتقلوه وعذبوه وصوروا بلذة اباحية عريه وتعذيبه. باعوا الصور واشرطة الفيديو وعرضوها على مواقع الانترنت اهانة واستصغارا، حتى بات اسم ابو غريب رمزا لكل احتلال. وعندما وقف مدافعا عن كرامته، مقاوما عنصرية الاحتلال ومستخدميه، اطلقوا عليه اسم الارهابي. وعندما يرفض الجندي العراقي قتال اهله عند محاصرة جنود الاحتلال للمدن ومهاجمتها، يصفه قادة الاحتلال بانه ارهابي متسلل في صفوف القوات الوطنية! وعندما يرفض رجال الشرطة مهاجمة ابناء جلدتهم يصفونهم بانهم كسالى، متقاعسون، من المستحيل تدريبهم.

ولاتقتصر عنصرية سلوك المحتل على ابناء الشعب المقاومين لوجوده فحسب بل تمتد لتشمل، أيضا، وباحتقار واضح المتعاونين معه في مسيرة الاحتلال. فكم من مسؤول عراقي أهانته قوات الاحتلال ضربا واعتقالا وتفتيشا واستصغارا، ومداهمة للبيوت والمكاتب فضلا عن اصدار الاوامر وتغيير القرارات بلا استشارة، والتهديد والوعيد والحرمان حتى من صغائر الامور كمخصصات السكن والراتب الشهري احيانا. ولكي يحافظ المحتل على آخر اقنعته الساترة لعنصريته صار يفضح المتعاونين معه لانهم عراقيون. فقوات الاحتلال هي التي ركبت صهوة القيم الاخلاقية عندما بدأت بفضح التعذيب في سجون وزارة الداخلية التابعة لوزير الداخلية المؤقت بيان جبر صولاغ. وهي التي باتت تصدر التصريحات المنددة بقسوة المغاوير ورجال الشرطة متناسية بانها هي التي دربتهم وجهزتهم بالعتاد ووفرت لهم الرعاية.

فها هو العقيد جيفري، الذي اشرف علي تدريب قوات عراقية، يصرح لموقع ستارس ستربس الاخباري، انه اوقف تجاوزات مغاوير الشرطة العراقية في عملية تحرير مدينة تلعفر السنة الماضية. وان على القوات الامريكية ان لا تتردد في وقف انتهاكات الشرطة العراقية الخاصة، خصوصا عمليات التعذيب. وباخلاقية المستعمر الابيض، المعروفة تاريخيا، تظاهر العقيد بانه سيفعل كل ما في امكانه للحفاظ على ارواح الناس، مدافعا عنهم ضد عدوانية مغاوير الشرطة العراقية التي يجب الا تصل حدودها القصوى، حسب تعبيره. ووصف العقيد وجود القوات الامريكية بانه ضروري للحد من قسوة المغاوير العراقين واساءتهم السلوك ضد المواطنين والتمادي في القسوة عليهم الى حد الموت. ولتبرير استشراء الفساد الاقتصادي في ظل الاحتلال ولتبرئة الذمة الامريكية من نهب المليارات تباكى وزير الخارجية رامسفيلد، امام لجنة الكونغرس، يوم 8 شباط/ فبراير، قائلا: ان جذور الفساد عميقة في العراق!

وساهمت النائبة العمالية آن كلويد، وهي مندوبة رئيس الوزراء البريطاني لحقوق الانسان في العراق، في مسرحية تأسيس حقوق الانسان ورمت مسؤولية فشلها في تحقيق الاصلاحات على العراقين جميعا، حيث ذكرت في مقابلة تلفزيونية اثر فضيحة التعذيب في سجون وزارة الداخلية: لقد حاولنا تدريبهم على حقوق الانسان. اقمنا لهم الدورات. حاولنا مساعدتهم. لقد بذلنا اقصى جهدنا لمساعدتهم. ما لم تذكره السيدة المدافعة عن حقوق الانسان انها نادرا ما تدين الانتهاكات اليومية الجارية في العراق وانها ما كانت ستستهجن التعذيب هذه المرة لولا تحوله الى فضيحة سياسية اثارتها القوات الامريكية.

وبلغت عنصرية الحكومة البريطانية واحتقارها للشعب العراقي مداه عندما صرح وزير الدفاع جون ريد صباح يوم الاربعاء الماضي قائلا باننا سننسحب من العراق تدريجيا، واننا لانريد ان نطبق الديمقراطية البريطانية في العراق، بل على العراقين ان يطبقوا ديمقراطيتهم الخاصة.

الصورة، اذن، كالآتي. ها هو المحتل الغازي يخطط للخروج، وبعد تثبيت المسار الديمقراطي حسب ادعائه، لان من حق العراقيين اختيار نوعية الديمقراطية التي تلائمهم وهي لاتشبه الديمقراطية البريطانية! وسيتم هذا بعد خراب البلاد، وزرع الفتنة الطائفية، وتكريس المحاصصات بانواعها، وقتل مايزيد على المئتي الف شخص، ونهب الثروات، وفتح الحدود امام الارهاب، وتفكيك الدولة ومؤسساتها، وحل الجيش العراقي، واستخدام الاسلحة المحرمة دوليا بانواعها، واخضاع ابناء الشعب للقصف والمداهمات والاعتقال والتعذيب. وبدلا من الاعتراف بالجرائم المشينة التي ارتكبها الاحتلال بحق الشعب العراقي، يخبرنا وزير الدفاع البريطاني، بنزاهة الشيوعي السابق الحامل رغما عنه عبء الرجل الابيض، بان الديمقراطية البريطانية لا تصلح للعراقيين، فاضحا اللون العميق للعنصرية، الدال على ان التمييز البغيض بين الشعوب موجود حتى في مجال الديمقراطية، خلافا لكل القوانين والمواثيق الدولية والتعريفات التاريخية والفلسفية.

* كاتبة من العراق

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43